

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



**chrome-
extension://efaidnbmnnnibpcaj
pcgliclefindmkaj/https://journal.
kilaw.edu.kw/wp-
content/uploads/2025/01/335-
368-Dr.-Nizar-others.pdf**

مادة/ قضايا بحثية

تقييم كيفية صياغة أهداف البحث والأسئلة البحثية
لرسالة بعنوان: الجانب القانوني المظلم للذكاء الاصطناعي
دراسة تحليلية نقدية
للباحثين: نزار حمدي قشطة، و خليل البورسعيدي

الهدف الأول:

بيان خطورة الذكاء الاصطناعي على المستوى القانوني، فيما يتعلق بالحقوق المدنية، ومدى احترامه البيانات الشخصية أو الحق في الخصوصية.

الإيجابيات: يربط الذكاء الاصطناعي بالحقوق المدنية والخصوصية، وهو بعد حيوي وحديث. يعكس وعيًا بأهمية حماية البيانات الشخصية في ظل التطورات التقنية.

نقاط التحسين: الصياغة عامة ("بيان خطورة")، تحتاج إلى صياغة تحليلية أكثر تحديدًا، مثل: "تقييم مدى قدرة القوانين المدنية الحالية على مواجهة انتهاكات الذكاء الاصطناعي للخصوصية والبيانات الشخصية."

"لم يحدد الباحث نطاق المسؤولية: هل يقصد الشركات، المطورين، أم المستخدمين؟ يمكن تعزيز الهدف بذكر مدى فعالية العقوبات أو سبل الحماية القانونية."

الهدف الثاني: إلقاء الضوء على تأثير الذكاء الاصطناعي على قواعد العدالة الجزائية، ومدى كفاية النصوص القانونية التقليدية في تحديد مسؤولية الأفعال المحرمة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

الإيجابيات: يعالج صراحة التحديات الجنائية، وهو جانب بالغ الأهمية يظهر ارتباطاً واضحاً بين التقنية والقانون الجزائي التقليدي.

نقاط التحسين: عبارة “إلقاء الضوء” صياغة وصفية، يُفضل تحويلها لصياغة تحليلية نقدية: مثال: “تحليل مدى قدرة النصوص الجزائية التقليدية على تغطية المسؤولية عن الأفعال غير البشرية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.” يمكن التوسع في ذكر أركان المسؤولية الجنائية (مثل الخطأ والنية) ومدى ملاءمتها لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الهدف الثالث: تبيان مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في الفكر التشريعي، وسرعة الاستجابة لمتطلباته.

الإيجابيات: يركز على الجانب التشريعي، وهو أمر مهم لفهم التكيف القانوني مع التقنية يعكس اهتمامًا بالجانب الديناميكي للقانون واستجابته للتطورات التكنولوجية.

نقاط التحسين: تبيان مدى تأثير ” صياغة عامة تحتاج إلى تحويلها لصياغة نقدية

مثال: تقييم قدرة الفكر التشريعي على مواكبة متطلبات تنظيم الذكاء الاصطناعي ومواجهة التحديات القانونية الناشئة.

يمكن تحديد نطاق البحث جغرافيًا أو نظاميًا لتقوية الفائدة العملية.

تقييم عام للأهداف:

القوة: الأهداف تغطي ثلاثة أبعاد أساسية: الحقوق المدنية، العدالة الجزائية، والتشريع. تُظهر وعيًا بالقضايا المعاصرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. نقاط التحسين المنهجية: معظم الأهداف وصفية أكثر من تحليلية. تحتاج الأهداف إلى تحديد دقيق للمفاهيم (مثل "خطورة الذكاء الاصطناعي" أو "تأثير الفكر التشريعي"). غياب الإشارة إلى نطاق الدراسة (وطبيعة القوانين أو الدولة المستهدفة). يمكن ربط كل هدف بسؤال بحثي محدد وواضح لتقوية المنهجية.

توصيات لتطوير الأهداف:

تحويل الصياغة من الوصف إلى التحليل النقدي.
تحديد نطاق الدراسة: الدولة، النصوص القانونية، أو نوع الأنظمة الذكية محل الدراسة.
ربط كل هدف بسؤال بحثي واضح وقابل للقياس.

دمج عناصر التقييم والاقتراحات العملية ضمن الأهداف، ليس مجرد بيان
مثال مختصر للأهداف المحسنة:

تقييم مدى قدرة القوانين المدنية على حماية الحقوق الشخصية من مخاطر الذكاء الاصطناعي.
تحليل مدى كفاية القواعد الجنائية التقليدية في إسناد المسؤولية عن الأفعال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

تقييم سرعة ومرونة الفكر التشريعي في التكيف مع تحديات الذكاء الاصطناعي واقتراح
تطويرات تشريعية محتملة.

الأسئلة:

السؤال الرئيسي: هل التشريعات الوطنية توفر الحماية القانونية الكافية لاستخدام الذكاء الاصطناعي من دون أن تنتهك حقوق الأفراد؟

التحليل الأكاديمي:

السؤال مركزي وواضح ويعكس إشكالية حقيقية: التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق. يضع إطارًا جيدًا لتوجيه الدراسة نحو تحليل الفجوات القانونية والتحديات العملية. القوة الأساسية: صياغته شاملة ويتيح للباحث الانطلاق نحو تحليل متعدد الأبعاد (مدني، جزائي، تشريعي).

نقطة تحسين: يمكن تعزيز السؤال بتحديد نطاق الدولة أو التشريعات التي سيتم تحليلها، لتقوية الجانب العملي والمنهجي.

السؤال الفرعي: ما مدى تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على حماية الحقوق المدنية؟
التحليل الأكاديمي:

إيجابيات: يركز على البعد المدني والحقوق الشخصية، وهو جانب حيوي للغاية في العصر الرقمي.

يسمح بدراسة أثر التقنية على حرية الأفراد، الخصوصية، وحماية البيانات.
نقاط تحسين: يحتاج لتحديد مفهوم "الحقوق المدنية" ضمن الدراسة (خصوصية، حرية التعبير، الملكية الفكرية... إلخ). يمكن صياغته بطريقة تحليلية أكثر
مثال: "تحليل أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على فعالية حماية الحقوق المدنية ومدى كفاية النصوص القانونية الحالية."

السؤال الفرعي: ما مدى قدرة المحاكم الرقمية والمحاكم الذكية على الحفاظ على مبادئ المحاكمة العادلة؟

التحليل الأكاديمي:

إيجابيات: يسلط الضوء على بعد جديد وحديث: المحاكم الرقمية والمحاكم الذكية. يربط بين التقنية ومبادئ العدالة الأساسية، ما يعكس بعداً نقدياً واضحاً.

نقاط تحسين: يحتاج تحديد "المحاكم الرقمية" و"المحاكم الذكية" وطرق عملها. يمكن تحويله إلى صياغة أكثر تحليلية

مثال: "تقييم قدرة المحاكم الرقمية على تحقيق العدالة واتباع الإجراءات القانونية السليمة في فض المنازعات باستخدام الذكاء الاصطناعي".

السؤال الفرعي الثالث: هل يمكن تطبيق القواعد القانونية العامة لمساءلة الذكاء الاصطناعي جزائياً، أم توجد حاجة لإيراد أحكام خاصة توجب المسؤولية الجزائية على الذكاء الاصطناعي؟

التحليل الأكاديمي: إيجابيات: يتناول المسؤولية الجزائية، وهو محور أساسي في أي دراسة قانونية عن الذكاء الاصطناعي.

يعكس الطابع النقدي والتحليلي للبحث، من حيث التساؤل عن الحاجة لتطوير تشريعي خاص. نقاط تحسين: يمكن إعادة صياغته بصيغة أكثر دقة

مثال: "تحليل مدى كفاية القواعد الجزائية التقليدية في مساءلة الذكاء الاصطناعي، وتقييم الحاجة لإرساء أحكام خاصة للمسؤولية الجزائية."

تقييم عام للأسئلة البحثية:

القوة العامة للأسئلة: واضحة، مركزة على الأبعاد الثلاثة: الحقوق المدنية، العدالة القضائية، والمسؤولية الجزائية. مرتبطة مباشرة بالأهداف البحثية، مما يعزز المنهجية. تحمل بعدًا نقديًا وتحليليًا واضحًا. نقاط التحسين المنهجية: بعض الصياغات وصفية ("ما مدى تأثير...") يمكن تحويلها لصياغة تحليلية أو تقييمية. تحديد نطاق الدراسة (الدولة، التشريعات، نوع المحاكم) يعزز دقة البحث. يمكن ربط كل سؤال بمؤشرات قابلة للقياس أو تحليل المقارنة بين النصوص القانونية الحالية والممارسات العملية.

توصيات لتحسين الأسئلة:

السؤال الرئيسي: يمكن توضيح نطاق الدولة أو التشريعات الوطنية محل الدراسة.

السؤال الأول: إعادة الصياغة بطريقة تحليلية: "تحليل أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على حماية الحقوق المدنية ومدى كفاية النصوص القانونية الحالية."

"السؤال الثاني: صياغة تحليلية: "تقييم قدرة المحاكم الرقمية على تحقيق العدالة واتباع الإجراءات القانونية السليمة."

"السؤال الثالث: صياغة نقدية دقيقة: "تحليل مدى كفاية القواعد الجزائية التقليدية لمساءلة الذكاء الاصطناعي وتحديد الحاجة لتشريعات خاصة."